تقـريـر

من المواجهة إلى الهدنة الحذرة:

قمة شي-ترامب في بوسان 2025

9-11-2025

إعداد

سالي عاشور

برنامج الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يمثل اللقاء بين الرئيسين شي جين بينغ ودونالد ترامب في بوسان بكوريا الجنوبية في أكتوبر 2025، على هامش اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، نقطة تحول حرجة في العلاقات الجيواقتصادية العالمية، لم تكن هذه القمة مجرد مفاوضات تجارية، بل كانت استراحة محارب تكتيكية في صراع أعمق يهدف إلى إعادة تشكيل الهيمنة التكنولوجية والسيطرة على سلاسل الإمداد الحيوية. لقد أثبتت الجولة الثانية من الحرب التجارية، التي اشتعلت مع عودة ترامب في ربيع عام 2025، أن الصراع تجاوز التعريفات الجمركية ليصبح حربًا على الموارد الاستراتيجية، خاصة المعادن النادرة. من منظور الاقتصاد الكلي، بدأت الولايات المتحدة حملتها في عام 2025 بفرض رسوم جمركية مكثفة وشاملة، كان الهدف المعلن لواشنطن هو تقليص العجز التجاري، وإجبار الصين على التخلي عن ممارساتها التي تعتبرها «غير عادلة»، خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية. لكن الهدف الأعمق، والأكثر استراتيجية، كان ولا يزال يتمثل في فصل التكنولوجيا (Decoupling) وإعادة توطين سلاسل الإمداد (Reshoring). في المقابل، لم يعد الرد الصيني يقتصر على الردود الجمركية التقليدية على المنتجات الزراعية الأمريكية كفول الصويا، بل انتقل إلى استخدام ورقة ضغط جيواقتصادية هي الأقوى وهي السيطرة على المعادن النادرة (Rare Earth Elements) والتي تمثل العمود الفقري

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

للصناعات المتقدمة، من بطاريات السيارات الكهربائية إلى أنظمة الدفاع العسكرية وأشباه الموصلات. عندما بدأت بكين بتوسيع قيودها على تصدير هذه المعادن، أدركت واشنطن والشركات العالمية على حد سواء أن الصين لم تعد شريكًا تجاريًا ضعيفًا، بل أصبحت منافسًا نديًا قادرًا على إحداث شلل فوري في سلاسل التوريد العالمية.

يحاول هذا التقرير التحليلي تسليط الضوء على اللقاء الأخير بين الرئيسين ترامب وشي جين بينغ في بوسان في أكتوبر 2025، والذي أثمر عن «هدنة حذرة» لمدة عام، لم يكن نهاية للحرب، بل كان استراحة محارب تكتيكية. تخفيض الرسوم المتبادل، وتجميد قيود المعادن النادرة مؤقتًا، هو مجرد «إسعاف أولي» لوقف «النزيف النشط» في العلاقات التجارية، لكنه لم يعالج القضايا الهيكلية العميقة. وفي التحليل النهائي، يثبت هذا الفصل من الحرب التجارية مبدأً اقتصاديًا جديدًا: لقد تجاوز الصراع ثنائية التجارة ليشمل الصراع على التكنولوجيا والسيطرة على الموارد الإستراتيجية. هذه الهدنة هي مجرد إشارة إلى أن كلا العملاقين يحتاجان إلى وقت لالتقاط الأنفاس، وإعادة تقييم أدوات الضغط، والبحث عن طرق لتأمين مصالحهما في عالم يتجه بسرعة نحو تكتلات اقتصادية أكثر انغلاقًا وأكثر تسليحًا بالموارد الحيوية.

أولًا: الطريق نحو بوسان

لم تكن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في عام 2025 مجرد استئناف لجولات سابقة، بل كانت دخولًا في مرحلة جديدة من المواجهة الاقتصادية الشرسة. اتسمت الأشهر التي سبقت لقاء القمة بين الرئيسين شي جين بينغ ودونالد ترامب في بوسان بنمط متصاعد من الانتقام المتبادل. فمنذ عودة ترامب لولايته الثانية، اتبعت إدارته سياسة تجارية شديدة العدوانية؛ حيث لوحت بتهديدات بفرض رسوم جمركية قد تصل إلى 145% على الواردات الصينية في بعض السيناريوهات القصوى. وفي المقابل، لم تتوانَ بكين عن الرد بفرض رسوم جمركية مضادة تجاوزت نسبتها 125% على بعض المنتجات الأمريكية، مؤكدة مبدأ «لا رابح في الحروب التجارية».

فقد شهد عام 2025 تحولًا حادًا في السياسة التجارية الأمريكية؛ حيث انتقلت الإدارة من استهداف العجز التجاري إلى استخدام الترسانة القانونية بشكل ممنهج ومتعدد الأوجه للضغط الجيوسياسي وتوطين الصناعة:

1. التركيز على الفنتانيل والرسوم الشاملة (يناير – أبريل): بدأ التصعيد في يناير وفبراير بفرض رسوم إضافية بنسبة 10% على الواردات الصينية، ثم تضاعفت إلى 20% في مارس، مُبررة بالعقوبة على فشل بكين المزعوم في كبح صادرات مواد الفنتانيل الكيميائية الخطيرة. وشهد شهر أبريل القفزة الكبرى؛ حيث أعلنت الإدارة عن «يوم التحرير»، واستخدمت سلطات قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA) لفرض رسوم متبادلة شاملة، أدى هذا إلى ارتفاع هائل في الرسوم؛ حيث وصلت الرسوم التراكمية على بعض القطاعات الصينية إلى مستويات 145%.

2. التهدئة التكتيكية وتوسيع النطاق (مايو – أغسطس): في مايو 2025، حدثت تهدئة مؤقتة في جنيف خفضت الرسوم الفعالة إلى حوالي 30%، لكن التهديدات لم تتوقف. وفي أغسطس، وسعت الإدارة تطبيق مبدأ الرسوم المتبادلة ليشمل عشرات الدول الأخرى؛ حيث دخل أمر تنفيذي حيز التنفيذ بفرض رسوم تتراوح بين 10% و41% على واردات تلك الدول التي تعاني منها أمريكا عجزًا تجاريًا كبيرًا، وهو ما رسخ استخدام الرسوم كسياسة حماية واسعة.

3. استهداف القطاعات الحيوية (سبتمبر- أكتوبر): في سبتمبر وأكتوبر 2025، كثفت الإدارة الأمريكية استهدافها للقطاعات الاستراتيجية. فقد تم تطبيق رسوم بنسبة 100% على الأدوية الأجنبية ذات براءة الاختراع التي لا تنتج داخل أمريكا؛ مما ربط السياسة التجارية بقضايا الملكية الفكرية وتوطين الصناعة. كما تم فرض رسوم بنسبة 25% على الشاحنات الثقيلة ورسومًا تصل إلى 25% على منتجات الخشب والأثاث في 14 أكتوبر 2025، وهو ما شكل ضغطًا على سلاسل الإمداد العالمية وأهدافًا إقليمية مثل كندا.

وصل المشهد إلى ذروة التوتر قبل قمة بوسان بأسابيع قليلة، كانت الشرارة التي أشعلت الحاجة الملحة للاجتماع هي الرد الصيني الاستراتيجي على الإجراءات الأمريكية ففي 10 أكتوبر 2025، أعلن الرئيس ترامب عن التهديد بفرض رسوم جديدة بنسبة 100%على مجموعة واسعة من السلع الصينية المتجهة إلى الولايات المتحدة، مصحوبًا بضوابط تصدير على البرمجيات، جاء هذا التهديد ردًا مباشرًا على خطوة بكين الأكثر خطورة فرض ضوابط على صادرات المعادن النادرة.

لقد استخدمت الصين، التي تسيطر على 90% من التعدين العالمي لهذه المواد الحيوية (التي لا غنى عنها للهواتف الذكية والمعدات العسكرية)، هذه الميزة الاستراتيجية كورقة مساومة قصوى. شكل هذا التصعيد التبادل بين القوتين شبح الفصل الاقتصادي الكامل؛ مما دفع الأسهم الصينية للتقلب وزاد من قلق المستثمرين العالميين، ليصبح اجتماع بوسان ضرورة حتمية لضمان استقرار العلاقات الثنائية والهدوء النسبي في الاقتصاد العالمي.

ثانيًا: إطار بوسان: هدنة تكتيكية أم حل مستدام؟

يمثل إطار اتفاقية بوسان بين الولايات المتحدة والصين، الذي أُعلن عنه عقب قمتهما في كوريا الجنوبية، توقفًا مؤقتًا في صراعهما التجاري والاقتصادي الطويل والمشحون بالتوتر في كثير من الأحيان، ويخفف هذا الاتفاق من الضغوط المالية والسياسية المباشرة على كلا الجانبين عبر خفض الرسوم الجمركية وتعليق بعض قيود التصدير.

في 30 أكتوبر 2025، التقى الرئيس دونالد ترامب والرئيس شي جين بينغ في بوسان بكوريا الجنوبية، لوقف دوامة متجددة من التعريفات والحواجز التجارية التي تصاعدت على مدار العام، فقد واجه كلا الزعيمين ضغوطًا داخلية قوية لتجنب صدمة اقتصادية أخرى؛ حيث واجه ترامب المزارعين والمصنعين الأمريكيين الذين أحبطتهم الرسوم الجمركية المرتفعة، وواجه شي الاقتصاد الصيني المتباطئ المتأثر بضعف الصادرات والقيود التجارية الأمريكية الصارمة.

فقد توصل الرئيس دونالد ترامب إلى اتفاق تجاري واقتصادي مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في كوريا الجنوبية وفيما يلي أبرز ما تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والصين:

الإجراءات الصينية: تحركات استراتيجية وتجارية في هدنة بوسان

جاءت التحركات الصينية في إطار «إطار عمل بوسان» لتعكس رغبة بكين في كبح جماح التصعيد التجاري والاقتصادي، مع تقديم حلول فورية وملموسة للولايات المتحدة في عدة مجالات حيوية. يمكن تصنيف الإجراءات الصينية ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: رفع القيود الاستراتيجية (المعادن والتكنولوجيا)؛ خاصة تلك المتعلقة بسلاسل الإمداد العالمية:

- **تجميد سلاح المعادن النادرة**؛ وافقت الصين على تعليق تطبيق القيود الجديدة الواسعة على تصدير العناصر الأرضية النادرة والإجراءات ذات الصلة التي أعلنت عنها في 9 أكتوبر 2025. والأهم من ذلك، التزمت الصين بإصدار تراخيص عامة صالحة لتصدير العناصر الأرضية النادرة لصالح المستخدمين الأمريكيين النهائيين وموردیهم حول العالم. هذا يعني فعليًا إزالة القيود التي كانت مفروضة منذ أبريل 2025 وأكتوبر 2022؛ مما يوفر إغاثة عاجلة للصناعات التكنولوجية والدفاعية الغربية.

- **إنهاء التحقيقات التكنولوجية**؛ تعهدت بكين بإنهاء تحقيقاتها المختلفة التي تستهدف الشركات الأمريكية في سلسلة توريد أشباه الموصلات، بما في ذلك تحقيقات مكافحة الاحتكار ومكافحة الإغراق، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة لضمان استئناف التجارة من منشآت شركة Nexperia في الصين؛ مما يسمح بتدفق إنتاج الرقائق القديمة الحيوية إلى الأسواق العالمية.

المحور الثاني: تحركات تجارية ومكافحة المخدرات؛ قدمت الصين تعهدات لتهدئة الضغوط الأمريكية المتعلقة بالفنتانيل وللتخفيف عن القطاع الزراعي الأمريكي الذي تضرر بشدة من الرسوم المتبادلة:

- **مكافحة الفنتانيل**؛ تعهدت الصين باتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء تدفق الفنتانيل إلى الولايات المتحدة. وتشمل هذه الإجراءات وقف شحن مواد كيميائية معينة إلى أمريكا الشمالية، وفرض رقابة صارمة على تصدير مواد كيميائية أخرى إلى جميع أنحاء العالم، وهو ما كان شرطًا أساسيًا لخفض الرسوم الأمريكية.

- **رفع الرسوم الانتقامية**؛ وافقت الصين على تعليق جميع الرسوم الجمركية الانتقامية التي أعلنت عنها منذ 4 مارس 2025. ويشمل هذا مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية الأمريكية، بما في ذلك فول الصويا، والدجاج، والقمح، والذرة، والقطن، ولحوم الخنزير، وغيرها من المنتجات الزراعية والغذائية.

- **الالتزامات الشرائية الضخمة**؛ التزمت الصين بشراء ما لا يقل عن 12 مليون طن متري من فول الصويا الأمريكي خلال الشهرين الأخيرين من عام 2025، والتزمت بكمية سنوية تبلغ 25 مليون طن متري في كل من الأعوام 2026 و2027 و2028. كما ستستأنف شراء الذرة الرفيعة والأخشاب الصلبة الأمريكية.

المحور الثالث: إنهاء الإجراءات غير الجمركية؛ شمل الاتفاق إلغاء الإجراءات العقابية غير الجمركية التي استهدفت الشركات والخدمات الأمريكية؛ مما يمهد لبيئة تجارية أكثر انفتاحًا:

- **إزالة العقوبات على الشركات:** ستعلق أو تزيل الصين جميع الإجراءات غير الجمركية الانتقامية المتخذة منذ 4 مارس 2025، بما في ذلك إزالة بعض الشركات الأمريكية من قوائم «المستخدم النهائي» و«الكيانات غير الموثوقة».

- **وقف الإجراءات المتعلقة بالشحن:** ستزيل الصين الإجراءات التي اتخذتها ردًا على تحقيق أمريكي بموجب المادة 301 يتعلق بقطاعات بناء السفن واللوجستيات، وسترفع العقوبات المفروضة على كيانات الشحن المختلفة.

- **تمديد استثناءات التعرفة:** ستمدد الصين فترة صلاحية استثناءات التعرفة الجمركية القائمة على السوق للواردات من الولايات المتحدة حتى 31 ديسمبر 2026.

ثالثًا: الإجراءات الأمريكية: تخفيف حدة الرسوم وتجميد قيود التكنولوجيا

جاءت الإجراءات الأمريكية في إطار هدنة بوسان لتعكس تراجعًا تكتيكيًا عن بعض أكثر الإجراءات عدوانية وتهدئة الضغط المباشر على سلاسل الإمداد العالمية، وتتركز هذه الإجراءات في محورين رئيسيين:

المحور الأول: تخفيف الرسوم والقيود الجمركية:

- **خفض رسوم الفنتانيل وتعليق الانتقام**؛ وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة للحد من تدفق الفنتانيل ابتداءً من 10 نوفمبر 2025. والأهم من ذلك، قررت الولايات المتحدة الإبقاء على تعليق الرسوم الانتقامية الإضافية، مع استمرار التعرفة الحالية البالغة 10% خلال فترة التعليق.

- **تمديد فترة صلاحية بعض استثناءات الرسوم** المفروضة بموجب المادة 301 المتعلقة بالتحقيقات المرتبطة بالحقوق االتجارية للولايات المتحدة حتى 10 نوفمبر 2026؛ مما يوفر بعض اليقين للشركات التي تعتمد على هذه الواردات الصينية المعفاة.

المحور الثاني: تجميد القيود التكنولوجية والإجراءات العقابية:

- **تعليق قيود المستخدم النهائي (قاعدة الـ 50%)**: علقت الولايات المتحدة لمدة عام، بدءًا من 10 نوفمبر 2025، تنفيذ القاعدة النهائية المؤقتة التي توسع ضوابط المستخدم النهائي لتشمل الشركات التابعة لكيانات مدرجة معينة، هذا التجميد يهدف إلى منع خنق سلاسل الإمداد التكنولوجية المرتبطة بالشركات الصينية المدرجة في قوائم الحظر.

- **تعليق الإجراءات المتعلقة بالشحن وبناء السفن**: علقت الولايات المتحدة لمدة عام أيضًا تنفيذ الإجراءات المتخذة استجابة لتحقيق المادة 301 بشأن سيطرة الصين على قطاعات البحرية

واللوجستيات وبناء السفن. وبينما تعهدت بالتفاوض مع الصين خلال تلك الفترة، أكدت واشنطن مواصلة التعاون التاريخي مع كوريا الجنوبية واليابان لإحياء صناعة بناء السفن الأمريكية؛ مما يشير إلى أن الهدف الاستراتيجي بعيد المدى لا يزال قائمًا.

أدت هذه الصفقة إلى تمديد تعليق مؤقت سابق للرسوم المتبادلة كان من المقرر أن ينتهي في نوفمبر؛ وأعلن الجانبان أيضًا عن خطط لتبادل الزيارات الرسمية في عام 2026، مقدمين الاتفاق كنجاح دبلوماسي. لكن الصفقة لا تعالج المصادر الأعمق للتوتر التي غذّت سنوات من المواجهة بين أكبر اقتصادين في العالم.

في الواقع، يوفر هذا الإطار مهلة للتنفس بدلًا من تقديم حل نهائي، تستفيد الصين من خلال استعادة المرونة والحفاظ على سيطرتها على الموارد الاستراتيجية الرئيسية، بينما تكسب الولايات المتحدة راحة سياسية قصيرة الأجل واستقرارًا اقتصاديًا متواضعًا مع اقترابها من انتخابات التجديد النصفي لعام 2026. ويحتفظ كلا الجانبين بالقدرة على تفسير الاتفاق وإنفاذه كما يراه مناسبًا، وهو ما يضمن تقريبًا نشوء نزاعات جديدة.

من المرجح أن يُعرّف العام المقبل بـ «عدم الاستقرار المُدار». سيتعاون البلدان بالقدر الكافي لتجنب الانهيار، ولكنهما سيستمران في اعتبار بعضهما البعض منافسين استراتيجيين. ستشهد الشركات والأسواق العالمية هدوءًا مؤقتًا، لكنها ستظل حذرة من أي تصعيد آخر. وتبقى الخصومات التكنولوجية والسياسية والاستراتيجية الأعمق التي تشكل العلاقات الأمريكية الصينية قائمة بالكامل.

رابعًا: استشراف مستقبل العلاقات الثنائية: مسارات ما بعد بوسان

إن اتفاق بوسان ليس نقطة نهاية للتوتر، بل هو بداية لمرحلة جديدة من المنافسة المُدارة؛ حيث تتشابك المصالح الاقتصادية القصيرة الأجل مع الخصومات الاستراتيجية العميقة. ستحدد مجموعة من القوى كيفية تطور هذا الإطار المؤقت على مدار العام المقبل:

1. عوامل الضغط الداخلية والخارجية؛ تتأثر ديمومة الهدنة بشكل كبير بالضرورات السياسية الداخلية. بالنسبة للرئيس ترامب، يُعدّ التوازن بين الظهور بمظهر القوي أمام الصين ومنع الضرر الاقتصادي عن ناخبيه أمرًا بالغ الأهمية، خاصة مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي لعام 2026. في المقابل، تظل المنافسة التكنولوجية هي العمود الفقري للمواجهة؛ حيث تواصل الولايات المتحدة تقييد وصول الصين إلى تقنيات محورية مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، وتستجيب بكين بمحاولة بناء بدائل محلية واستخدام ضوابط التصدير على المعادن النادرة وغيرها من المعادن الحيوية كورقة مساومة فاعلة.

2. سلاسل الإمداد؛ تشكل سيطرة الصين على سلاسل الإمداد الرئيسية، وخاصة المعادن النادرة الأساسية للإلكترونيات وأنظمة الدفاع، نفوذًا دائمًا. إن اتفاق بوسان يعلق قيود التصدير الصينية لكنه لا ينهيها؛ إذ تحتفظ بكين بالقدرة على تشديد الإمدادات مرة أخرى إذا ساءت العلاقات. هذه الحقيقة تؤكد أن الضعف الاستراتيجي الأمريكي لا يزال قائمًا. ويتفاقم هذا الوضع بسبب غموض الإنفاذ؛ حيث لا توجد آليات واضحة للتحقق من عدم الامتثال؛ مما يمنح كلا الجانبين مرونة سياسية لاتهام الطرف الآخر بالانتهاكات عند اللزوم. في ظل هذا الغموض، تستمر الشركات العالمية في إعادة اصطفاف سلاسل إمدادها خارج الصين إلى بلدان مثل فيتنام والهند والمكسيك لتقليل المخاطر الجيوسياسية، وهو اتجاه هيكلي لن يعكسه إطار عمل بوسان بل قد يبطئه.

تتجه العلاقة نحو ثلاثة سيناريوهات محتملة خلال العام المقبل، يمثل أحدها المسار الأقرب للواقع:

- **السيناريو الأساسي:** عدم الاستقرار المُدار (النتيجة الأكثر ترجيحًا على المدى المتوسط): النتيجة الأكثر ترجيحًا هي عام من الهدوء النسبي يتخلله نزاعات أصغر، يبقى إطار عمل بوسان ساري المفعول، ويحقق كلا الجانبين تقدمًا كافيًا لتجنب الانهيار. ستحجم الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية رئيسية جديدة، وستحافظ الصين على صادرات جزئية من المعادن النادرة وتستأنف مشتريات المنتجات الزراعية. هذا المسار مدفوع بالمصالح الاقتصادية المشتركة والتعب المتبادل، لكن الخصومات التكنولوجية والسياسية الأعمق تظل قائمة بالكامل.

باختصار، «عدم الاستقرار المُدار» هو نتيجة لـ «الردع الاقتصادي المتبادل»؛ حيث المصالح المشتركة في تجنب الانهيار تفوق الرغبة في التصعيد الكامل، لكنها لا تكفي لتجاوز الخصومات الهيكلية العميقة.

- **سيناريو التصعيد:** تجدد المواجهة التجارية: في هذا السيناريو، تنهار الاتفاقية. إذا اتهمت الولايات المتحدة الصين بالفشل في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالفنتانيل أو المشتريات الزراعية، يمكن لواشنطن استعادة الرسوم الجمركية المرتفعة أو توسيع قيود التصدير التكنولوجية، من المرجح أن ترد بكين بفرض قيود جديدة وأكثر صرامة على المعادن الإستراتيجية. ستتفاعل الأسواق بحدة، وستسرع الشركات جهودها لنقل سلاسل الإمداد بعيدًا عن كلا البلدين؛ مما سيؤدي إلى تجدد الضغوط التضخمية ونظام تجاري دولي أكثر انقسامًا.

- **سيناريو التعاون:** الاستقرار التدريجي: وهو النتيجة الأقل احتمالية على المدى القريب. يتطلب هذا السيناريو تجاوز الخلافات السياسية الداخلية وتمديد الاتفاقية إلى ما بعد عام 2026، مع إنشاء قنوات اتصال منتظمة وفاعلة حول قضايا التكنولوجيا والطاقة. وعلى الرغم من ذلك، حتى في ظل هذا التعاون، ستستمر المنافسة الأمنية والتكنولوجية تحت السطح.

خامسًا: التداعيات على مصر والدروس المستفادة

تتأثر مصر، كدولة ذات موقع استراتيجي وعلاقات قوية ومتشعبة مع كل من الولايات المتحدة (شريك تجاري و دبلوماسي) والصين (شريك استثماري وبوابة مبادرة الحزام والطريق)، بالتطورات في العلاقات الثنائية بين العملاقين. لذا تعتبر مصر مرشحًا للاستفادة من إعادة هيكلة سلاسل الإمداد العالمية؛ حيث تزيد حالة «عدم الاستقرار المُدار» من تدافع الشركات الأمريكية والأوروبية لنقل الإنتاج من الصين إلى مناطق أكثر استقرارًا ، ويمكن لمصر من خلال منطقة قناة السويس الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة، أن تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات مثل المنسوجات والكيماويات، لتحل محل بعض الواردات الصينية المتأثرة بالرسوم.

وفي المقابل يمثل الصراع التجاري خطرًا مزدوجًا على أهم شريان تجاري مصري (قناه السويس)؛ حيث يشير تقرير حديث لمنظمة التجارة العالمية إلى انخفاض معدل نمو تجارة السلع لنحو 0.5% فقط في عام 2026 وهو ما قد يؤثر سلبًا على البضائع المنقولة بحرًا عبر قناة السويس.

التعقيب والخاتمة

يجب النظر إلى اتفاق بوسان، الذي أعلن عنه الجانبان كـ «نجاح دبلوماسي» وشمل تبادل خطط للزيارات الرسمية في عام 2026، باعتباره إنجازًا تكتيكيًا وليس حلًا استراتيجيًا. ففي جوهره، لا يعدو هذا الإطار كونه تجديدًا لتعليق مؤقت، وهو ما يوفر للطرفين «مهلة للتنفس» بدلًا من معالجة المصادر الأعمق للتوتر التي غذّت سنوات المواجهة.

لقد حقق الاتفاق مصالح ضيقة ومتبادلة: فقد كسبت الصين متنفسًا سياسيًا يسمح لها بتحقيق التزامات كبيرة دون التخلي عن سيطرتها النهائية على الموارد الاستراتيجية مثل المعادن النادرة، التي عُلّقت قيود تصديرها مؤقتًا. في المقابل، حصلت الولايات المتحدة على راحة سياسية قصيرة الأجل

وتخفيف الضغط على قطاعها الزراعي قبل انتخابات التجديد النصفي لعام 2026. لكن تبقى القراءة الأهم هي أن الاتفاق يفتقر إلى آليات إنفاذ واضحة؛ حيث يحتفظ كلا الجانبين بالقدرة على تفسيره وتطبيقه حسب مصالحهما، وهو ما يضمن تقريبًا نشوء نزاعات جديدة عند أول منعطف سياسي.

لهذا السبب، من المرجح أن يُعرّف العام المقبل (2026) في العلاقات الثنائية بـ «عدم الاستقرار المُدار.» لن ينهار النظام بشكل كامل؛ حيث سيتعاون البلدان بالقدر الكافي لتجنب صدمة اقتصادية مدمرة عالميًا، لكنهما سيستمران في اعتبار بعضهما البعض منافسين استراتيجيين في جوهر العلاقة. إن إطار بوسان لا يمثل العودة إلى الاستقرار القديم، بل هو تكيّف مع واقع جديد؛ حيث التقلب هو القاعدة، والإدارة الحذرة للمخاطر هي الاستراتيجية الوحيدة الممكنة.

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية